حرائر الجنوب في ساحة الاعتصام المفتوح بعدن للمطالبة بإعلان دولة الجنوب العربي

عدن / منير النقيب :

شهدت ساحة الاعتصام المفتوح في العاصمة عدن، امس الاثنين ولليوم الثالث والعشرين على التوالي، توافدًا واسعًا لحشود حرائر وماجدات الجنوب، من كافة مديريات العاصمة عدن اللاتي شاركن جماهير الجنوب في الاعتصام الشعبي المطالب بإعلان دولة الجنوب العربي، في مشهد وطني عكس تصاعد الزخم الشعبي واتساع رقعة التأييد للمطالب السياسية للاعتصام.

وجاءت مشاركة المرأة الجنوبية وسط حضور جماهيري كثيف توافد من مختلف محافظات ومديريات الجنوب، ما جسّد حالة الالتفاف الشعبي المتنامي حول أهداف الاعتصام، ورسّخ الحضور النسوي كعنصر فاعل في المشهد النضالي الجنوبي، تأكيدًا على دور المرأة كشريك أساسي في مسيرة الكفاح الوطني.

وعقب دخول حرائر وماجدات الجنوب إلى ساحة الاعتصام، ألقت عدد من القيادات النسوية الجنوبية كلمات عبّرت عن تطلعات شعب الجنوب وخياراته السياسية والوطنية، مؤكدة أن مطلب إعلان دولة الجنوب العربي كاملة السيادة بات خيارًا شعبيًا لا رجعة عنه، يستند إلى إرادة جماهيرية واعية وإصرار وطني متواصل.

وشددت الكلمات على أهمية وحدة الصف الجنوبي وتعزيز التماسك الوطني، والاصطفاف خلف القيادة السياسية الجنوبية، باعتبار ذلك الضمانة الأساسية لتحقيق تطلعات الشعب الجنوبي في استعادة دولته كاملة السيادة على حدودها المتعارف عليها دوليًا، داعيات إلى مواصلة الحراك السلمي والمنظم حتى بلوغ الهدف الوطني المنشود.

وأكدت حرائر الجنوب أن حضور المرأة في ساحات الحرية والنضال يعكس وعيها بدورها التاريخي، وإيمانها العميق بعدالة القضية الجنوبية، مشيرات إلى أن المرأة كانت ولا تزال في صدارة المشهد النضالي، حاضرة في مختلف المراحل المفصلية من مسيرة الجنوب.

ويأتي هذا الحضور النسوي اللافت في إطار تصاعد الفعاليات الجماهيرية السلمية التي تشهدها مختلف محافظات الجنوب، في رسالة واضحة تؤكد أن خيار استعادة الدولة الجنوبية بات مطلبًا وطنيًا جامعًا، تحمله كل فئات المجتمع، ويعبر عن إرادة شعبية راسخة لا يمكن تجاوزها أو الالتفاف عليها.

السقطري يناقش مع قيادة جامعة لحج وكلية ناصر سُبل تطوير الجانب العلمي الزراعي

عدن / خاص:

التقى وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم السقطري، صباح أمس، بقيادة وكودار جامعة لحج، وكلية ناصر للعلوم الزراعية، في ديوان الوزارة بالعاصمة عدن، وذلك لمناقشة سُبل تطوير الجانب العلمي الزراعي.

وفي مُستهل الاجتماع، رحب الوزير السقطري، بقيادة وكودار جامعة لحج، وكلية ناصر للعلوم الزراعية، معبرًا عن سعادته بهذه الزيارة، مشيدًا، في ذات السياق، بالجهود التي بُذلت طيلة الفترة الماضية، مؤكدًا على أهمية مضاعفة الجهود بما يلبي متطلبات المرحلة الراهنة، منوها إلى أن كلية ناصر للعلوم الزراعية تعد جزءا لا يتجزأ من الوزارة، باعتبارها رافدًا علميًا أساسيًا للوزارة، لاسيما وأن هناك تحديات كبيرة تواجه البلاد كافة، مشيرًا إلى أهمية تنظيم عملية التمويل.

كما أكد الوزير على أهمية الدور الملقى على عاتق كلية ناصر للعلوم الزراعية، في رفد وزارة الزراعة بالكوادر المؤهلة القادرة على إفادة الوزارة علميًا، مشددًا على ضرورة تطوير التعليم الزراعي، مجددا تأكيده على استعداد الوزارة الكامل للقيام بدورها في دعم جامعة لحج بشكل عام، وكلية ناصر للعلوم الزراعية بشكل خاص.

بدوره، أشاد رئيس جامعة لحج الأستاذ الدكتور أحمد مهدي فضيل بالاهتمام الكبير الذي توليه وزارة الزراعة بكلية ناصر للعلوم الزراعية، والذي ساهم في إعادة نشاطها لتقوم بواجبها الوطني على أكمل وجه، لا سيما دورها في إطار الإرشاد الزراعي والطب الحيواني، مشيدا بما قدمته الوزارة من تنسيق مع البنك الدولي خصوصًا في تقديم الدعم لكلية ناصر، وإنشاء قسم الطب البيطري الذي يجري انشاؤه بتمويل من البنك الدولي، عبر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والذي يعد من الأقسام المهمة، والأول على مستوى محافظات الجنوب المحررة، وما يمثله من رافد كبير للوزارة وللقطاع الزراعي، والحيواني على وجه الخصوص.

وطرح الدكتور فضيل على طاولة الوزير السقطري عدة قضايا كان أهمها الأرض الزراعية الخاصة بكلية ناصر، والتي كانت إنتاجية ولها دور في رفد الكلية، غير أنها تعرضت لتدهور وتوقف الآبار.

فيما ثمن عميد كلية ناصر للعلوم الزراعية الدكتور مازن الكازمي الأدوار الكبيرة التي قدمتها وزارة الزراعة للكلية، مؤكدًا أن الكلية لم تتحرك إلا بعد الاهتمام الكبير من قبل الوزارة بقيادة الوزير السقطري، كان أهمها فتح تخصصات في الدراسات العليا، وإنشاء قسم جديد خاص بالطب البيطري، والذي أنجز منه نحو (50 %)، مشيرا إلى أن الكلية بحاجة إلى مزيد من دعم الوزارة لتعود إلى عهدها السابق، مطالبًا الوزير بأهمية تسوير مبنى الكلية للحفاظ عليها، وعلى ممتلكاتها.

وزير النقل يترأس اجتماعاً موسعاً لهيئة الطيران المدني والأرصاد

عدن/ خاص :

ترأس وزير النقل الدكتور عبدالسلام صالح حُميد، أمس ، اجتماعاً موسعاً في الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، بالعاصمة عدن، لمناقشة ومتابعة خطط المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ الخاصة بالهيئة، والوقوف أمام مستوى الإنجاز والصعوبات التي تواجه سير العمل.

واستعرض الاجتماع، الذي ضم وكيل الهيئة المهندس محمد ناشر، ومدير عام مكتب الوزير بسام المفلحي، ومدير عام مطار عدن الدولي هيثم جابر، ومدير مشروع مطار عدن المستقبلي المهندس محمد ثابت، إلى جانب مدراء العموم والمختصين بالهيئة، استعرض سير العمل في مشروعي مبنى الهيئة العامة للطيران المدني الجديد، ومبنى معهد الطيران، والمتابعات الحثيثة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، لمشروع المدرج الرئيسي لمطار عدن الدولي ومازالت الجهود تُبذل بهذا الشأن، إضافة إلى مشروع توريد الأجهزة والمعدات الحديثة الهادفة إلى تحسين الأداء ورفع مستوى الخدمات المقدمة في مطار عدن الدولي ومطار عتق الدولي.

وهنأ الهيئة ومطار عدن الدولي بوصول أجهزة التفتيش الحديثة خلال اليومين الماضيين، وعددها تسعة أجهزة، وكذا أجهزة الكونترات الحديثة وعددها 12 جهاز كونتر، التي من المتوقع أن تصل خلال فبراير من العام القادم من الشركات المصنعة في الخارج، إلى جانب الأجهزة الحديثة التي تعهدت بتقديمها شركة فالار الامريكية.. مؤكداً أن كل تلك الأجهزة بالتأكيد ستحدث نقلة نوعية في نشاط مطار عدن وخاصة أمن الطيران في المطار.

وأشاد الوزير بالأعمال القائمة والهادفة إلى تسوية المساحات وإزالة السواتر الترابية والمخلفات، بناء على توجيهات الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي _ نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، العاجلة، مشيداً بقيادتي هيئة الطيران ومطار عدن الدولي، على الاهتمام وسرعة تنفيذ التوجيهات.

وأكد وزير النقل أن المرحلة الراهنة تتطلب مضاعفة الجهود وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع وفق الجداول الزمنية المحددة، والالتزام بالمواصفات الفنية المعتمدة، بما يسهم في تطوير قطاع الطيران المدني وتحسين بيئة العمل المؤسسي، وتعزيز معايير السلامة والأمن الجوي.. موجهاً المختصين بهيئة الطيران بمضاعفة الجهود واستيفاء المتطلبات المتعلقة بالهيئة للجهات المعنية، للإسراع بالإنجاز بما يحقق الأهداف المنشودة من المشاريع التطويرية والمساهمة في الارتقاء بخدمات النقل الجوي في البلاد.

كما قام وزير النقل بجولة تفقدية لديوان عام الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد، وقطاع السلامة، والمطارات، ومعهد الطيران، اطلع خلالها على مستوى الانضباط بالدوام الرسمي، ومستوى الإنجاز في المشاريع الجارية، مستمعاً إلى شرح مفصل من القائمين عليها حول مراحل التنفيذ والخطط المستقبلية.

وأشاد الوزير حُميد، بالجهود المبذولة من قبل العاملين، داعياً إلى مواصلة العمل بروح الفريق الواحد لتنفيذ الخطط والأهداف، والارتقاء بقطاع الطيران المدني وخدماته.

إشهار المجلس الاقتصادي التنموي المحلي بمحافظة تعز

تعز / خاص :

أعلن امس بمحافظة تعز عن إشهار المجلس الاقتصادي التنموي المحلي كمنصة مؤسسية استشارية وتنسيقية تهدف إلى تعزيز الحوار الاقتصادي، وتوحيد الجهود لدعم مسارات التعافي والتنمية المحلية المستدامة، بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والتي تعد الاولى من نوعها على مستوى اليمن.

حضر حفل الاشهار الممثل المقيم لمنظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسيف بيتر هوكينز ممثلا عن الممثل المقيم للشوون الانسانية وممثل مؤسسة التمويل الدولية IFC البنك الدولي، منيف الشيباني و مدير مكتب برنامج الامم المتحده الانمائي عدن تعز عبدالمنعم مصطفي وممثل UNDP ونائب رئيس المجلس الاقتصادي يوسف الكريمي و أعضاء المجلس ابوبكر الشيباني ومبارك الحروي وكذلك وكلاء المحافظة ومدراء المكاتب التنفيذية والمديريات وقيادات الاحزاب السياسية والاكاديميون والمختصون.

وفي كلمته رحب محافظ المحافظة نبيل شمسان بجميع المشاركين مؤكدا أن إشهار المجلس الاقتصادي التنموي المحلي يُمثل الحدث الاقتصادي الأول في التاريخ اليمني، وخطوة متقدمة وغير مسبوقة في مسار تعزيز الشراكة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص، وبناء إطار مؤسسي فاعل يُسهم في توجيه الجهود نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

وأضاف المحافظ شمسان أن المحافظة تمكنت من إنشاء وتشكيل المجلس، وإعداد لوائحه ونُظمه، وصولاً إلى إشهاره بشراكة كاملة مع الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم وإسناد وتوجيه من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الصناعة والتجارة، وذلك من خلال ثلاث ورش عمل عقدت خلال الفترة الماضية أهمها ورشة اختيار تعز نموذجاً للتحول إلى التنمية المستدامة، والموافقة على الرؤية والخطة الاستراتيجية للأعوام 2024 - 2026م، والتي تهدف إلى إجراء إصلاحات ضرورية في مجالات الحوكمة والإدارة العامة، والأمن والسلام، والخدمات الأساسية والاجتماعية، وتحقيق الإمكانات الاقتصادية للمحافظة .

وأوضح المحافظ شمسان أن المجلس الاقتصادي سيكون منصة جامعة للحوار والتشاور، وبيت خبرة محلية، يسهم في تشخيص التحديات، واقتراح الحلول العملية، وتحفيز الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، بما ينعكس إيجاباً على فرص العمل، ومستوى الخدمات، والاستقرار المعيشي للمواطنين، مضيفا أن السلطة المحلية تؤكد تمسكها بالعمل بروح الشراكة الحقيقية، إيمانا بأن التنمية الاقتصادية مسؤولية مشتركة، وأن النهوض بالمحافظة لن يتحقق إلا بتكامل الجهود الرسمية والمجتمعية والاقتصادية.

من جهته أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة رئيس المجلس الاقتصادي التنموي المحلي، شوقي أحمد هائل، أن إنشاء المجلس جاء استجابة لتحديات المرحلة الراهنة، ونتيجة لمخرجات اجتماعات وورش عمل موسعة شارك فيها ممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمانحين والمنظمات الدولية والسلطة المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما يعكس الحاجة لإطار مؤسسي جامع لإدارة الحوار الاقتصادي وصناعة السياسات التنموية.

وأوضح هائل أن المحافظة تواجه تحديات اقتصادية وتنموية متراكمة جراء سنوات الحرب والحصار، التي ألقت بظلالها على الاقتصاد والبنية التحتية والخدمات الأساسية، وأدت إلى تراجع الاستثمار، وفقدان فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية والأمن الغذائي.

وأكد هائل أن نجاح المجلس مرهون بتكامل الأدوار والالتزام بروح الشراكة بين جميع الأطراف، ودعم جهود استتباب الأمن والاستقرار، باعتبارهما شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية وجذب الاستثمار، وضرورة تجاوز الخلافات والحسابات الضيقة، وجعل مصلحة المحافظة أولوية قصوى.

من جانبها استعرضت أروى العمري عضو الغرفة التجارية و الصناعية بالمحافظة البيان الصادر عن المجلس الذي اعتبر إشهار المجلس نقطة تحول هامة في تأريخ المحافظة لما تضمنه من رؤية ورسالة وخطط هامة وآليات عمل لتحقيق التعافي والتنمية المستدامة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، مؤكدة أن عملية اختيار المنظمات العضوة تمت وفق آلية تنافسية وشفافة ومعايير مهنية واضحة، بما يعزز المشاركة المجتمعية ويكرس العمل التشاركي في مسار التنمية.

وأكد البيان التزامه بالعمل بروح مهنية وتشاركية، بما يسهم في تعزيز التعافي الاقتصادي وترسيخ السلام ودعم تنمية محلية مستدامة أكثر شمولاً وعدالة في هذه المحافظة .

وفي الحفل أشاد ممثل برنامج الأمم المتحدة UNDP بإنشاء المجلس الاقتصادي المحلي بالتعاون بين السلطة المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبشراكة دولية فاعلة لخدمة التنمية المستدامة بالمحافظة مؤكدا أن إطلاق المجلس الاقتصادي التنموي المحلي بمحافظة تعز يأتي امتدادًا لمسار تراكمي طويل دعمه البرنامج لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات المحلية، انطلاقًا من قناعته بأهمية القيادة المحلية في تحقيق التعافي المستدام.

وأشار ممثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن المجلس يجسد انتقالًا نوعيًا من المبادرات المؤقتة إلى العمل المؤسسي المستدام، ومن التشخيص إلى التخطيط والتنفيذ، مؤكدًا التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة دعم السلطة المحلية والشركاء في القطاعين الخاص والمدني فنيًا ومعرفيًا وحشد الموارد، بما يسهم في تحسين الخدمات وتعزيز فرص العمل والاستثمار، لافتا الى أن إطلاق المجلس يمثل خطوة متقدمة نحو حوكمة أكثر فاعلية وشراكة أوسع، تعكس رؤية الأمم المتحدة لبناء مؤسسات يمنية قوية وقادرة على قيادة التنمية المستدامة في محافظة تعز.

من جانبه، قدّم مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة، نبيل جامل عضو المجلس، عرضًا تعريفيًا بالإطار المؤسسي للمجلس إلاقتصادي التنموي المحلي، الذي أنشئ بموجب قرار محافظ محافظة تعز رقم (20) لسنة 2025، ويضم في عضويته 17 ممثلاً عن القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويعمل كهيئة استشارية وتنسيقية تسهم في صياغة الرؤى والسياسات الاقتصادية المحلية.

واستعرض جامل السياق الزمني لتأسيس المجلس، الذي انطلق في مارس 2024 بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصولاً إلى استكمال الحوكمة وإطلاق المجلس رسمياً في ديسمبر 2025، كما تطرق العرض إلى الخطة الاستراتيجية للمجلس للفترة (2026–2028)، التي ترتكز على ستة توجهات استراتيجية رئيسية، تشمل تحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمار.

من جانبه اعتبر المدير التنفيذي لمركز الإعلام الإقتصادي محمد إسماعيل أن إشهار المجلس الاقتصادي التنموي المحلي بمحافظة تعز، كمبادرة محلية تُعد الأولى من نوعها على مستوى اليمن، وتمثل ثمرة لجهود متراكمة وحوار مشترك بين مختلف القطاعات: الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

وأوضح إسماعيل أن المبادرة تبلورت خلال الفترة الماضية عبر العمل على إنشاء كيان تنسيقي ممثل بالمجلس الاقتصادي التنموي المحلي، استجابة لحاجة المحافظة الملحة للتعافي الاقتصادي ورسم مسار اقتصادي واضح يتجاوز الاغاثة الى التنمية المستدامة .